

## خطوات هيئة النزاهة لتعزيز إجراءات مكافحة الفساد

أُسْتُخْدِثَتْ هيئة النزاهة ضمن النظام القانوني العراقي بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٥٥) لسنة (٢٠٠٤) والقانون النظامي الملحق به الصادر عن مجلس الحكم المنحل الذي عدّها جهازاً مستقلاً مسؤولاً عن تنفيذ وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة، وانسجاماً مع أهمية هذه المؤسسة لم يقتصر أساسها القانوني على مستوى نصوص التشريعات الاعتيادية، وإنما ارتقى إلى أسمى القواعد القانونية المتمثلة بالدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) الذي نصّ في المادة (١٠٢) منه على أنّ هيئة النزاهة هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتُنظَّم أعمالها بقانون، وتطبيقاً لذلك صدر قانون هيئة النزاهة النافذ رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١) وبموجبه حُدِّدَت أهدافها وتشكيلاتها وإجراءاتها التحقيقية وأحكام الكسب غير المشروع وبعض الأحكام الأخرى، ومنها آلية تعيين رئيس الهيئة الواردة في المادة (٤) من القانون المذكور التي نُقِضَتْ من قبل المحكمة الاتحادية العليا بموجب قرارها المرقم (١٠٥/١٠١١/٢٠١١) استناداً لمبدأ الفصل بين السلطات.

وللهيئة تسع دوائر عامة تعمل على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات عن طريق وسائلها الوقائية والتثقيفية والردعية، ويحكمها نظامها الداخلي رقم (١) لسنة (٢٠١٨) واستراتيجية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١) تتضمن غاياتها وأهدافها ومشاريعها الاستراتيجية. وتأسيساً على ما تقدّم، واستجابةً لتطلّعات الرأي العام، وما ورد في البرنامج الحكومي، أطلقت هيئة النزاهة مجموعة من الخطوات لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة على المستوى القريب شملت مختلف المجالات التحقيقية والقانونية والاستراتيجية والمؤسسية وتقييم الأداء الحكومي وغيرها، ويمكن أن نجملها بالمحاور الآتية:

### أولاً: المحور التحقيقي

عملت الهيئة على التحري والتحقيق في البلاغات والإخبارات والقضايا الجزائية التي وردت إليها من مختلف المصادر الحكومية وغير الحكومية بشفافية ومهنية؛ وبغية تفعيل إنجاز التحقيقات ذات الأولوية، وحسب مقتضيات المصلحة العامة، قامت رئاسة الهيئة بتأليف فريق مركزي تسنده فرق فرعية عدّة في المحافظات العراقية كافة تعمل على إدارة ومتابعة أعمال التحقيق والتحريات في الملفات (القضايا الجزائية) التي تُصنّف أهميتها على وفق معايير (المنصب الوظيفي وحجم أموال الفساد وتأثير اتجاها الرأي العام بها).

## ثانياً: المحور القانوني

قدّمت الهيئة خلال مسيرتها في مكافحة الفساد مجموعة من مُسوّدات مشروعات قوانين من شأنها أن توفّر البيئة القانونية اللازمة لعمل الهيئة والأجهزة الرقابية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ومن أهمّ هذه التشريعات:

- |  |   |
|--|---|
| مُسوّدات<br>المشروعات لدى<br>مجلس النواب<br>المؤقر<br>مُسوّدات<br>المشروعات<br>لدى مجلس<br>الدولة المؤقر | ١. مُسوّدة مشروع تعديل قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ .                            |
|  | ٢. مُسوّدة مشروع تعديل قانون صندوق استرداد أموال العراق رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ .               |
|  | ٣. مُسوّدة مشروع قانون الكسب غير المشروع .  |
|  | ٤. مُسوّدة مشروع تعديل قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدّل .               |
|  | ٥. مُسوّدة مشروع تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدّل .         |
|  | ٦. مُسوّدة مشروع قانون حقّ الاطلاع على المعلومة والحصول عليها .                           |
|  | ٧. مُسوّدة مشروع قانون إعداد وتنمية القادة الإداريين .                                    |
|  | ٨. مُسوّدة مشروع تعديل قانون التضمين رقم (٣١) لسنة ٢٠١٥ .                                 |
|  | ٩. مُسوّدة مشروع تعديل قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدّل . |

وبغية الإسراع في تنفيذ هذه الخطوات قامت الهيئة بتأليف فريق يتولّى مراجعة ومتابعة مُسوّدات التشريعات التي تمّ اقتراحها من الهيئة، وأضافت النصوص القانونية التي تستجيب للأحكام الإلزامية على المديين القريب والبعيد من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات ذات الصلة وما يتطلبه عمل الهيئة.

## ثالثاً: محور التنسيق المؤسسي

- إيماناً بمبدأ العمل المشترك والتكامل المؤسسي وانطلاقاً من مفهوم المسؤولية الجماعية في مكافحة الفساد سعت الهيئة للانفتاح على المؤسسات الوطنية التشريعية والتنفيذية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص مجلس الدولة والأجهزة الرقابية؛ لتكريس مبدأ الشفافية وتوفير أطر موحّدة لمكافحة الفساد، لا سيما التواصل والتنسيق مع رئاسة مجلس النواب لإتمام تشريع القوانين التي اقترحتها الهيئة اللازمة لمقتضيات منع ومكافحة الفساد، والنظر في إتمام الإجراءات التي تضمن إفصاح السادة أعضاء مجلس النواب المؤقرّ للدورة الحالية عن ذممهم المالية، فضلاً عن التواصل والتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن شمول أعضاء الهيئات المؤسسة للأحزاب ورؤساء الأحزاب ومن بصفتهم ممّن لا يمتلكون صفة حكومية بالكشف عن ذممهم المالية، كما أخذت الهيئة على عاتقها توحيد جهود الأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد من خلال عقد اجتماعاتٍ دورية بحضور رئيسي هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتّحادي وأمين عام مجلس الوزراء والمفتّشين العموميين .

- فتحت الهيئة آفاقاً جديدة للتعاون مع المؤسسات الدولية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الشفافية الدولية؛ للحصول على الدعم المطلوب لإنجاز مهامها، وعلى الصعيد الدولي تكلفت مساعي الهيئة، في المحاور الآتية :-
  - أ. توليها رئاسة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد .
  - ب. نجاح مساعيها في مؤتمر الدول الأطراف في فيينا عام ٢٠١٧ في رعاية قرارين دوليين مهمين، الأول المعني بالتعاون الدولي واسترداد الموجودات، والثاني المتعلق بمنع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله.
  - ج. عقدها مُدَّكرات تفاهم مع الجهات النظرية في كلٍّ من جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا .
  - د. انضمامها إلى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد سنة ٢٠١١ .
  - هـ. المصادقة على انضمام العراق إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم (٩٤ لسنة ٢٠١٢) .

#### **رابعاً: محور التخطيط الاستراتيجي**

استكمالاً لما تمّ تنفيذه من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤) وبعد دراسة مخرجاتها وما أُنجِزَ منها؛ ونظراً لمضي مدة على إرسال مُسوّدة الاستراتيجية المعدّة للمدة من (٢٠١٦-٢٠٢٠) إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء دون ورود ما يُؤيّد إقرارها، قامت الهيئة باستعادة هذه المسوّدة؛ بغية تقديم مُسوّدة جديدة تتّسم بالشمولية والواقعية والمرونة وقابليتها لقياس الأثر والأداء، فضلاً عن إشراك السلطة التنفيذية في إعدادها.

#### **خامساً: محور مؤشر النزاهة الوطني**

بعد الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة في قياس الفساد، وأهمّها تجربتا جمهورية كوريا الجنوبية ومنظمة الشفافية الدولية، شرعت هيئة النزاهة بوضع مؤشر وطني للنزاهة؛ للوقوف على أبرز المؤشرات السلبية (الفساد) المتفشية في الوزارات والتشكيلات الرسمية، واقتُرنت بموافقة السيّد رئيس مجلس الوزراء، وتمّ الإيعاز إلى وزارة المالية لالتخاذ الخطوات اللازمة بشأن التخصيص المالي المناسب.

وتبرز أهمية هذا المؤشر في توفير البيانات الأساسية لاستراتيجيات وبرامج مكافحة الفساد التي تتبنّاها الحكومة؛ كون المؤشر يُشخّص مواطن الفساد بصورة علميّة تتّسم بالإحصاءات الرقمية القابلة للتحليل، الأمر الذي يُمهّد الطريق لوضع الحلول الناجعة، فضلاً عن تعزيز ثقة الدول والمنظمات الدولية المانحة والشركات الاستثمارية بالدولة.

**سادساً: محور تقويم الأداء الحكومي**

نظراً لأهمية التصدي للفساد عبر آليات وبرامج جديدة، تتسم بالمرونة والقياس وتطبيق مبادرات مكافحة الفساد في المؤسسات التنفيذية وغيرها، وتجاوز نمطية آليات العمل السابقة، سواء في الجانب الوقائي أو الجانب الردعي، وانسجاماً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قامت رئاسة الهيئة - وفي خطوة عملية ترتقي إلى تحديات هذه المرحلة - بمجموعة من الخطوات الناجعة ويمكن أجمالها بالآتي:

١. رصد ومراقبة مستوى الأداء الحكومي، وتقييم مبادرات مكافحة الفساد ومكانه في التشريعات والخطط والسياسات والبرامج الحكومية.
٢. تدقيق وتقييم مشاريع الإعمار والاستثمار والخدمات وفق مؤشرات (الأهمية، والتعاقد، والتمويل، والإنجاز، والمنفعة المتوقعة، والتوقيت).
٣. تقييم واقع المنافذ الحدودية، واقتراح مبادرات منع الفساد ومكافحته.
٤. متابعة مشاريع الإعمار والخدمات والاستثمار المتلكمة المشوبة بشبهات فساد، سواء كانت ممولّة من الموازنة العامة (مبالغ إعادة الاستقرار)، أو كانت من صندوق إعمار العراق المتأثية من المنح والقروض ومن أموال الخزينة العامة.
٥. العمل على متابعة إجراءات دوائر الهيئة المعنية التي ينصبّ عملها على استحصال المبالغ المستحقة للدولة من قبل المكلفين؛ للتنسيق مع تلك الجهات.
٦. تقديم المقترحات اللازمة للمؤسسات الحكومية التي يُجرى تقييم أدائها؛ لمعالجة الخلل في أداء مهامها، ومتابعة هذه المقترحات بما يُسهّم في تطوير مستوى الأداء الحكومي، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن.

**سابعاً: محور استرداد الأموال وتسلم المتهمين**

يمكن أن نُوجز أهم الخطوات في هذا المجال بالآتي:

١. عقد مُدَّكرات تفاهم مع دولٍ عدّة تتواجد فيها أموال العراق المتأثية من الفساد، فضلاً عن المتهمين الهاربين، وبعضها كان بإشراف الأمم المتحدة، والبعض الآخر عن طريق التنسيق المباشر، وآخر هذه الإجراءات أن الهيئة بصدد عقد مذكرات تفاهم مع كلٍّ من (لبنان، الأردن، بولندا، تركيا).
٢. عقد اتفاق تعاون بين هيئة النزاهة ووزارة العدل العراقية، بغية تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال إقامة الدعاوى خارج العراق ذات الصلة بتسليم المتهمين واسترداد الأموال المتأثية من جرائم الفساد، فضلاً عن تبادل المعلومات والمشورة في مجال إعداد المشروعات المقترحة، لعقد الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم مع الجهات النظيرة في الدول الأجنبية.
٣. لم تكتف الهيئة بإعداد مُسوّدة تعديل قانون (صندوق استرداد أموال العراق)، وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك، لتجاوز سلبات عمل الصندوق الحالي في المدى القريب عن طريق اضطلاعها بالدور الريادي في توحيد الجهود وتوجيهها من خلال تأليف فريقٍ فنيٍّ ساندٍ لنجحٍ وبمُدّةٍ وجيزةٍ من استرداد أموالٍ مُودعةٍ بأسماء أشخاصٍ تابعين للنظام السابق، فضلاً عن تجميد ودائع أخرى لمنع التصرف فيها.

وإنَّ الأيام المقبلة ستكشف مزيداً من العطاء لمضاعفة غلة هذه الجهود؛ وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود المتمثل بحماية أموال العراق في الخارج، ولا سيما بعد تجاوز العقوبات القانونية والمالية.

### **ثامناً: محور التثقيف والتدريب**

استمراراً لجهود الهيئة في ميدان نشر ثقافة النزاهة والشفافية وتدريب ملاكات الجهات الرقابية، وإيماناً بأهمية التدريب والتثقيف في ميدان مكافحة الفساد؛ ستشرع الهيئة في تنفيذ مجموعة من البرامج التوعوية والمؤتمرات والدورات التدريبية وورش العمل والحلقات النقاشية والندوات العلمية والملتقيات التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع من موظفين ومجتمع مدني وقطاع خاص وبمختلف فئاتهم؛ بهدف خلق رأي عام يدعم قيم النزاهة وينبذ الفساد.

## **الخلاصة**

### **المتطلبات:**

١. وجود إرادة صادقة وجادة لمكافحة الفساد.
٢. توفير الدعم المالي لهيئة النزاهة بما يضمن تأدية مهامها الرقابية على أتم وجه.
٣. استكمال البنى القانونية الخاصة بمنع الفساد ومكافحته، سواء من قبل مجلس النواب ومجلس الدولة ومجلس الوزراء، كل حسب اختصاصه وعلى وفق ما ينسجم مع ما قدمته الهيئة من مشروعات قوانين جديدة ومشروعات تعديل لقوانين نافذة.
٤. استكمال البنى المؤسسية ذات العلاقة بمنع الفساد ومكافحته، وعلى وجه الخصوص إعادة النظر بتأليف صندوق استرداد أموال العراق وفق مسودة مشروع تعديل قانون صندوق استرداد أموال العراق رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ المقترحة من قبل هيئة النزاهة، فضلاً عن تأليف مجلس الخدمة العامة الاتحادية؛ لما له من دور في منع الفساد أو الحد منه.
٥. إصدار إعمام إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات والتشكيلات الإدارية الأخرى؛ لإلزامها بإبداء التعاون والتنسيق مع هيئة النزاهة لتنفيذ مُتطلبات منع الفساد ومكافحته عبر إتمام تنفيذ المسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق تلك الجهات سواء ما تعلق منها بالجوانب القانونية أو المؤسسية أو الآليات (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد) و(مؤشر النزاهة الوطني).
٦. دعم جهود الهيئة بالتنسيق والتواصل الدولي؛ لاستعادة الأموال العراقية من الخارج، وطرح المتطلبات ذات الصلة بالأموال العراقية المهربة للخارج، على حسب الملفات التي تعدها الهيئة، على وفود الدول المعنية بإعادة تلك الأموال أثناء تبادل الزيارات.
٧. إشراك هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتحادية في إعداد الاستراتيجيات والسياسات العامة الوطنية ذات العلاقة بمكافحة الفساد والإصلاح الإداري.
٨. مأسسة جهود وإجراءات الهيئة.